الأمم المتحدة

A/57/621–S/2002/1268

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 November 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البندان ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وهو يتضمن ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها إليهم الأمين العام عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٩ من هذا القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام، من أجل التوصل إلى التسوية السلمية.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد من أجل تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستجدة.

271102 271102 02-70431 (A)
0270431

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢ – وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٩ من هذا القرار، وجه الأمين العام في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٣٦/٥٦ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في دورتها السادسة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون قضية فلسطين.

”وفي الفقرة ٩ من القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياتي بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢“.

٣ – وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

”لا يزال أعضاء مجلس الأمن يتابعون بقلق شديد، التدهور المأساوي للحالة في الشرق الأوسط. وقد دأبوا خلال هذه الفترة على مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بتواتر متزايد. وعقد المجلس عدة مناقشات مفتوحة شملت جميع الدول الأعضاء لتمكينها من الإعراب عن آرائها. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، اتفق أعضاء مجلس الأمن على الشروع في إحاطات شهرية دورية غير رسمية عن الحالة. وقُصد بذلك إبقاء الأعضاء مواكبين للمستجدات في المنطقة، وضمان مستوى أكبر من التبادل الدوري للآراء، بما في ذلك مع الأمين العام.

”وفي ١٢ آذار/مارس اتخذ المجلس القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد فيه لأول مرة، رؤية المجلس التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وحظي هذا القرار، بالإضافة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية التي قدمها الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، وأقرتها القمة العربية المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٢، بقبول واسع النطاق، باعتبارها أساسا للتوصل إلى

حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي. غير أن تنفيذ هذه المفاهيم لا يزال مفعما بالصعوبات ومبتليا بالعنف المستمر على أرض الواقع.

”ومع تصاعد العنف في مطلع عام ٢٠٠٢، اتخذ المجلس أربعة قرارات (هي القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وآخرها ١٤٣٥ (٢٠٠٢)) وأقر بيانين رئاسيين، في نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٢. وتمثلت المطالب الرئيسية للمجلس في الوقف الفوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله، ووقف جميع أعمال العنف، بما فيها جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، والتعاون مع المبعوثين الخاصين للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (”المجموعة الرباعية“) وغيرهم، وتنفيذ خطتي تينت وميتشيل. وطالب المجلس في قراره ١٤٠٣ (٢٠٠٢) بتنفيذ القراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون إبطاء. وأعرب المجلس (في قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢)) عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية الأليمة للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما التقارير الواردة من مخيم جنين، التي أعقبت عمليات القوات الإسرائيلية. ورحب بمبادرة الأمين العام إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن ما حدث في مخيم جنين للاجئين، عن طريق فريق لتقصي الحقائق. غير أن الأمين العام اضطر إلى حل فريق تقصي الحقائق بعد أقل من أسبوعين، بسبب المصاعب الإسرائيلية المتعلقة بنشر الفريق. وقد أعرب أعضاء المجلس عن أسفهم إزاء هذا التطور، لكنهم واصلوا تقديم الدعم الكامل للأمين العام في جهوده المبذولة في هذا الشأن. وفي القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) أعرب المجلس عن القلق الشديد إزاء إعادة احتلال مقر رئيس السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وطلب إنهاء هذا الاحتلال على الفور. كما طالب إسرائيل بأن توقف على الفور التدابير التي تتخذها في رام الله، وفي المناطق المحيطة بها، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية، وطالب بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية على وجه السرعة من المدن الفلسطينية. وأهاب القرار بالسلطة الفلسطينية أن تفي بالتزامها الصريح بكفالة تقديم المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وفي القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، أدان المجلس جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين، وأعاد التأكيد على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأحوال. كما أكد المطالبة بوقف جميع أعمال العنف وقفا تاما. وأخيرا، أعرب المجلس عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية. ودعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الدول في

المنطقة إلى التعاون مع هذه الجهود. واعترف في هذا السياق، باستمرار الأهمية التي تتسم بها المبادرة التي أقرها مؤتمر القمة الذي عقدته الجامعة العربية في بيروت''.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، موجهة إلى الأطراف المعنية، التمس الأمين العام مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، من أي خطوات تتخذ من جانبها لتنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة. وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كانت قد وردت الردود التالية:

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

''كما يعلم الأمين العام، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، وضد قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في دورات سابقة. ونظرا للحاجة الماسة إلى وضع حد لكل أعمال العنف والإرهاب في المنطقة، والعودة إلى عملية التفاوض المتفق عليها، ترغب إسرائيل في أن تعلن رسميا، مرة أخرى، موقفها من هذه المسألة.

''إن إسرائيل ترى أن قرار الجمعية العامة المذكور آنفا، لا يفتقر إلى التوازن فحسب، ولكن يشكل أيضا تدخلا لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق المفاوضات الثنائية المباشرة.

''والعنف الحالي في المنطقة هو نتيجة لقرار الفلسطينيين التخلي عن المفاوضات السلمية وتحقيق أهدافهم من خلال العنف والإرهاب. والنهج الوحيد الجانب الوارد في القرار، الذي يسعى إلى أن يُملي نتيجة عملية التفاوض، إنما يكافئ فعليا العنف في وقت ينبغي أن يرغم فيه الجانب الفلسطيني على نبذ كل أعمال العنف والإرهاب والعودة إلى طريق الحوار السلمي''.

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

''قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦ الذي هو القرار السياسي الرئيسي المتعلق بقضية فلسطين، اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بأغلبية ساحقة (١٣١-٦-٢٠)، تعبيرا عن القناعات والمواقف الراسخة من جانب المجتمع الدولي إزاء هذه القضية المهمة. وفي القرار ٣٦/٥٦ تشير الجمعية إلى عدد من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق،

وحقها في تقرير المصير، ومبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وتعرب الجمعية العامة في هذا القرار أيضا عن تأييدها الكامل لعملية السلام، وتحدد أسس التوصل إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين. وإضافة إلى ذلك، تشدد الجمعية على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية بجميع جوانبها، وتشدد على أهمية قيامها بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام.

”وفضلا عن إعادة التأكيد على المبادئ، تتطرق الجمعية العامة أيضا في القرار ٣٦/٥٦ للتدهور الخطير الذي تشهده الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والمصاعب التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أعربت الجمعية العامة عن قلقها الشديد، إزاء الأحداث المأساوية التي تشهدها القدس الشرقية المحتلة والأرض الفلسطينية المحتلة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى معظمهم من المدنيين الفلسطينيين. وأعربت أيضا عن قلقها البالغ، إزاء استمرار إسرائيل في فرض الإغلاق والقيود على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإزاء عمليات التوغل الإسرائيلية داخل المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية والاعتداءات على المؤسسات الفلسطينية.

”وعلاوة على ذلك، تناشد الجمعية العامة في القرار ٣٦/٥٦، في جملة أمور، الأطراف المعنية وراعيي عملية السلام والأطراف الأخرى المهتمة، والمجتمع الدولي بأسره، ببذل كل ما يلزم من جهود واتخاذ كل ما يلزم من مبادرات، من أجل الرجوع فورا عن جميع التدابير المتخذة على أرض الواقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وضمان استئناف عملية السلام على وجه السرعة. إلا أنه من دواعي الأسف، أن عملية السلام لم تستأنف، حيث استمر الجانب الإسرائيلي في رفض الالتزام بالتفاهمات والاتفاقات المبرمة بين الطرفين، وتنفيذ الأحكام التي فات أوان تنفيذها. وعلاوة على ذلك، وخلال هذه الفترة، لم تتوان قوات الاحتلال الإسرائيلية عن تنفيذ عمليات عسكرية يومية موجهة ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، بمن في ذلك رئيس السلطة الفلسطينية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢ خصوصا، جرى تشديد الحملة العسكرية الإسرائيلية مما أدى إلى إعادة احتلال المدن الفلسطينية وتدمير معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية والعودة تقريبا إلى الحالة التي سبقت عملية السلام. وشكلت الأعمال التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في سياق هذه الحملة الدموية، بصورة طاغية، انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وفي واقع

الأمر، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يحصى من جرائم الحرب، وإرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ونتيجة لذلك، استمر تدهور الحالة على الأرض بصورة خطيرة.

”والتدهور الحاد والمأساوي للوضع منذ السنة الماضية اتسم بتزايد الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، أطفالا ونساء ورجالا. وعلى امتداد هذه الفترة، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن الهجمات في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، مستخدمة جميع أصناف الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات والطائرات العمودية المسلحة والطائرات الحربية. ومنذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى تاريخ كتابة هذه المذكرة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يزيد على ٨٣٠ ١ فلسطينيا. وكثير من عمليات القتل التي ارتكبتها هذه القوات في السنة الماضية كانت من قبيل القتل العمد وإعدام أشخاص مستهدفين خارج نطاق القضاء. كما أصيب ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ فلسطيني بجروح كانت بالنسبة لكثير منهم إما خطيرة أو مفضية إلى عجز دائم. وعلى امتداد هذه الفترة، قامت قوات الاحتلال أيضا باختطاف واحتجاز آلاف من الفلسطينيين، ولا سيما الرجال.

”وفي الوقت ذاته، تسببت قوات الاحتلال الإسرائيلية في تدمير واسع النطاق لمنازل الفلسطينيين وأراضيهم وهياكلهم الأساسية الحيوية. وتضررت آلاف المنازل أو دمرت بالكامل، مما جعل آلاف الفلسطينيين بدون مأوى. وأتلفت قوات الاحتلال أعدادا لا تحصى من الحقول الزراعية واقتلعت مئات الآلاف من الأشجار المثمرة. وقد دُمرت المباني والمرافق والمؤسسات العامة وتضررت شبكات المياه والكهرباء وانقطعت إمداداتها، وخُرِّبت مئات الطرق بواسطة الجرافات أو دمرت بالكامل. وإضافة إلى ذلك، ألحقت قوات الاحتلال أضرارا حتى بممتلكات الأمم المتحدة، ولا سيما المرافق والمباني الموجودة في المنطقة والتابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفضلا عن ذلك فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واصلت فرض قيود شديدة على حركة البضائع ودخول الأشخاص إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وخروجهم منها، بمن في ذلك موظفو المساعدة الإنسانية والمعونة الطبية. وازداد تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من جراء هذا الحصار العسكري المفروض وعمليات حظر التجول المستمرة التي غالبا ما تكون على مدار الساعة.

والواقع أن هذه الأمور تسببت في اختلال تام وتدهور فعلي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية للشعب الفلسطيني الذي ما برح يواجه طيلة عدة أشهر أزمة إنسانية رهيبة.

”وعلى نحو ما أشير إليه، فإن الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٥٦، اتخذ مجلس الأمن خمسة قرارات بشأن هذه المسألة هي القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، والقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، والقرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والقرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وإضافة إلى ذلك، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، واتخذت ثلاثة قرارات هي القرارات د إ ط -٨/١٠ و د إ ط - ٩/١٠ المؤرخان ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و د إ ط - ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. ولم تمتثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، امتثالا تاما لأي واحد من هذه القرارات، مما أفضى إلى استمرار تفاقم الوضع الخطير.

”وأحكام القرارات المذكورة أعلاه التي اتخذها مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، لو تم الامتثال لها وتنفيذها لأسهمت بالتأكيد، آنذاك وفي الوقت الحاضر، في تهدئة الوضع على أرض الواقع وحقن الدماء فضلا عن استئناف مفاوضات السلام بين الجانبين. وفي هذا الصدد، أعرب الجانب الفلسطيني تكرارا عن تأييده لتلك القرارات واستعداده للتقيد بأحكامها. ومن المهم استعراض أحكام قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه لإقامة الدليل على أن عدم امتثال إسرائيل هو الذي حال دون التنفيذ التام لتلك القرارات وأطال أمد دورة العنف المأساوي على أرض الواقع.

”وفي القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) أكد مجلس الأمن، للمرة الأولى، رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا القرار، إلى جانب قراري مجلس

الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية التي اقترحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله واعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في قمته المعقودة في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢، أصبحت مقبولة على نطاق واسع بوصفها الأساس لحل عادل ودائم وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي الذي تشكل قضية فلسطين جوهره.

”ونظرا لاستمرار تصعيد العنف في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢ وبعد ذلك، اتخذ مجلس الأمن القرارات الأربعة الأخرى المذكورة أعلاه إضافة إلى إصدار بيانين لرئيسه في نيسان/أبريل (S/PRST/2002/9) وتموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/20). وفي القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي اتخذ ردا على إعادة احتلال المدن الفلسطينية، دعا المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله؛ ووقف جميع أعمال العنف؛ والتعاون مع الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل تينت الأمنية وتوصيات لجنة ميتشيل. وعلى نحو ما ورد في المذكرة التي قدمناها السنة الماضية، قاومت إسرائيل جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك التوصيات بل أنها اتخذت مواقف تقوضها. وفي الأثناء، ضربت إسرائيل صفحا عن توصيات ميتشيل، وبذلك قوضت محاولة دولية أخرى لإنهاء دائرة العنف وإخراج الطرفين من الحالة الراهنة. وأعقب ذلك قرار مجلس الأمن ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، حيث طالب المجلس بتنفيذ عاجل للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي لم يحقق بعد نتائج في الميدان. والواقع أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، رفضت كلا القرارين علنا وتواصل حتى هذا التاريخ إعادة احتلالها للمدن الفلسطينية.

”ونظرا لاستمرار تدهور الحالة في الميدان، وتكثيف الهجمات من جانب قوات الاحتلال، ولا سيما في مخيم جنين للاجئين في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، اجتمع مجلس الأمن مرة أخرى واتخذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي أعرب فيه عن قلقه للحالة الإنسانية الأليمة للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما للتقارير الواردة من مخيم جنين للاجئين التي تفيد بوقوع دمار وخسائر غير معروفة في الأرواح. ورحب المجلس أيضا بمبادرة الأمين العام الرامية إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن ما وقع في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق. إلا أن الأمين العام اضطر إلى حل الفريق بسبب رفض إسرائيل التعاون معه في تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). واستجابة لطلب مقدم من الجمعية العامة في القرار د إ ط – ١٠/١٠ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، قدم الأمين العام تقريرا في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢

(A/ES-10/186)، بشأن الأحداث التي وقعت في جنين وغيرها من المدن الفلسطينية، استنادا إلى الموارد والمعلومات المتاحة.

”واتخذ الجانب الفلسطيني الخطوات اللازمة استجابة لطلب الأمين العام تقديم معلومات بشأن تنفيذ القرار د إ ط - ١٠/١٠. وقُدم تقرير فلسطيني مفصل إلى الأمين العام قصد المساعدة في وضع تقييم دقيق للأعمال الفظيعة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. بيد أن الجانب الإسرائيلي رفض التعاون مع الأمين العام و لم يقدم أي إجابة أو معلومات في هذا الصدد. وبالرغم من أن الأمين العام قدم بالفعل تقريرا عن هذه المسألة، فإنها لم تحسم، بأن تعذر إجراء تحقيق تام بسبب التصلب الإسرائيلي. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي إدانة الأعمال الوحشية وجرائم الحرب التي ارتكبت في مخيم جنين للاجئين، وكذلك حيلولة إسرائيل دون إجراء تحقيق تام، إضافة إلى إدانة سائر الأعمال الإسرائيلية الوحشية المرتكبة في المدن الفلسطينية الأخرى.

”وفي القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) المتخذ مؤخرا، أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء إعادة احتلال مقر رئيس السلطة الفلسطينية في رام الله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وطالب بالتوقف عن ذلك فورا. كما طالب إسرائيل بأن توقف فورا التدابير التي تتخذها في رام اللة والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية، وطالب كذلك بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية على وجه السرعة من المدن الفلسطينية. وفضلا عن ذلك، أدان المجلس جميع الهجمات الإرهابية ضد المدنيين وأعاد تأكيد ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الأحوال وأكد من جديد المطالبة بوقف تام لجميع أعمال العنف. وختاما، أعرب المجلس في القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) عن الدعم الكامل للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية ودعا حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الدول في المنطقة إلى التعاون مع هذه الجهود. ونتيجة للضغط الدولي، أنهت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حصارها لمقر رئيس السلطة الفلسطينية. وبالرغم من أن هذا يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه يجب تنفيذ جميع أحكام القرار.

”وقد أعرب الجانب الفلسطيني مرارا عن استعداده للتعاون مع جهود المجموعة الرباعية والأطراف الأخرى المعنية وهو لا يزال يفعل ذلك، ولا سيما فيما يتصل بالجهود الرامية إلى التنفيذ التام للقرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢). وبصفة عامة، فإنه

يجب تجديد وتكثيف جهود المجموعة الرباعية بالنظر إلى استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع، مع ما يخلفه ذلك من أثر سلبي على الاستقرار والأمن في المنطقة، والأزمة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، يجب بذل جهود جادة قصد التوصل، على نحو ما أكده القرار ٣٦/٥٦، إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأولها الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة. وهذا لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية التي تحتلها دون وجه حق منذ عام ١٩٦٧.

''وتعرب فلسطين عن تقديرها للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك جهود الأمين العام ودوره المهم. وتعرب بصورة خاصة، عن تأييدها لنداءات الأمين العام من أجل معالجة القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية في نفس الوقت. وتشدد فلسطين على ضرورة اتباع نهج شامل يبين أيضا على نحو مسبق شكل التسوية النهائية مع التوصل في الوقت ذاته إلى اتفاق بشأن الخطوات المحددة التي تُمكّن من بلوغ تلك التسوية. وإضافة إلى ذلك، تعرب فلسطين عن تأييدها الراسخ للمقترح الذي عرضه الأمين العام على مجلس الأمن في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ ومفاده نشر قوة متعددة الجنسيات قوية وجديرة بالثقة لتساعد على إنهاء دورة العنف وتهيئة مناخ آمن في الأرض الفلسطينية المحتلة، يُمكِّن من استئناف الشعب الفلسطيني للنشاط الاقتصادي العادي، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية بدون عوائق وتنفيذ الالتزامات والاتفاقات السابقة المعقودة بين الجانبين، مما يهيئ الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات السياسية بغية التوصل إلى تسوية نهائية''.

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

''أكدت الجمهورية العربية السورية مرارا أن إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط لا بد أن يستند إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية: ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وهي الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١.

''وتؤكد الجمهورية العربية السورية أن قضية فلسطين تشكل جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي وبالتالي لا بد من تحقيق تسوية عادلة تستند إلى قرارات

الأمم المتحدة وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير استنادا إلى مبدأ تكافؤ الشعوب في الحقوق وهو أحد المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”إن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة يستوجب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال أن تنسحب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ إلى خط الرابع من حزيران/يونيه بما فيها القدس والجولان السوري، وكذلك مما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وضمان إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وهذا يتطلب من إسرائيل أن تتوقف عن سياساتها العدوانية التوسعية المعادية للسلام وأن تنصاع للشرعية الدولية وتتخلى عن سياسة الهيمنة وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي بما يضمن إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة“.

ثانيا- الملاحظات

٥ - على امتداد السنة الماضية تفاقم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فقوض كثيرا من إنجازات عملية السلام. وازدادت حدة التوترات السياسية من جراء استمرار دورة العنف والانتقام التي خلّفت خسائر كبيرة في الأرواح من الجانبين. والمجتمع الدولي المتحد في دعمه لرؤية قيام دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن، واصل وضع مبادرات بهدف وقف العنف وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

٦ - ومنذ اندلاع الانتفاضة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قُتل ما يزيد على ١ ٨٠٠ فلسطيني وأصيب زهاء ٢٥ ٠٠٠. ومن الجانب الإسرائيلي، قُتل ما يزيد على ٦٠٠ شخص وأصيب ما يزيد على ٤ ٠٠٠. وقد أهبتُ بكلا الجانبين أن يحترما التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي بكفالة حماية المدنيين. فالوسائل غير المشروعة أو غير القانونية لا يمكن أن تبررها الغايات المشروعة - سواء نهاية الاحتلال وإقامة دولة بالنسبة للفلسطينيين، أو الأمن بالنسبة للإسرائيليين. وفضلا عن مسألة المشروعية، من المؤكد أن خير دليل على انعدام جدوى الأسلوب الراهن هو وجود مئات القتلى وآلاف الجرحى وعشرات آلاف

الثكلى من أسر ضحايا الصراع وأصدقائهم. والطرفان يسلكان طريقا يفضي إلى مزيد الألم والمعاناة – طريقا لن يساعد أيا منهما على تحقيق أهدافه المعلنة.

٧ - وقد وصلت الحالة إلى مرحلة خطيرة بوجه خاص في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، عقب هجوم انتحاري فلسطيني في مدينة نيتانيا الإسرائيلية. وبعد ذلك الهجوم الإرهابي الذي أسفر عن مقتل ٢٨ شخصا وإصابة ١٤٠، استهلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية، أفضت إلى إعادة احتلال المدن الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة (المنطقة ألف). وتلك العملية التي تسميها إسرائيل ''الدرع الواقي'' ألحقت ضررا شديدا بالأمن الفلسطيني والهياكل الأساسية المدنية الفلسطينية وتسببت في أزمة إنسانية وأزمة لحقوق الإنسان. وقصد التصدي لهذا الاتجاه صوب تصعيد العنف وآثاره على الجانبين، اقترحتُ، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نشر قوة متعددة الجنسيات للمساعدة في توفير الأمن للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وتهيئة بيئة تمكِّن من استئناف المفاوضات. ولا يزال هذا الاقتراح مطروحا.

٨ - وأفضى التوغل الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين في نيسان/أبريل إلى ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي أعقاب مشاورات مع عدة أطراف منها أعضاء مجلس الأمن وحكومة إسرائيل، عرضتُ إيفاد فريق محايد لتقصي الحقائق قصد جمع معلومات دقيقة بشأن ما حدث. وفي القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، قبل مجلس الأمن بالإجماع هذا العرض، وبناء على ذلك عيّنتُ فريقا يرأسه رئيس فنلندا السابق مارتي أهتيساري. وفيما بعد أثارت إسرائيل اعتراضات على تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، كانت اعتراضات أساسية وحالت بالفعل دون زيارة الفريق للمنطقة. وللأسف الشديد، اضطُررت إلى حل ذلك الفريق. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، طلبت إليّ الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة المستأنفة تقديم تقرير عن الأحداث التي وقعت في جنين وسائر المدن الفلسطينية استنادا إلى الموارد والمعلومات المتاحة. وقد صدر تقريري (A/ES-10/186) في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٩ - وهناك اتجاه يبعث على القلق بوجه خاص هو التوسع السريع للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية، بالرغم من النداءات الدولية المتكررة لوقف هذا النشاط ووضع حد لمصادرة الأراضي. وهذه المستوطنات وشبكات الطرق المؤدية إليها ما برحت تلتف حول القدس الشرقية لتفصلها عن بقية المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، التي ستصبح مقسمة إلى جزأين. وهناك مشاريع مستوطنات جديدة أخرى سوف تقسم الجزء الشمالي من الضفة الغربية وتحيط بكل من بيت لحم

والخليل في الجنوب. وهذا النشاط الاستيطاني غير مشروع بموجب القانون الدولي وينبغي وقفه.

١٠ - وقد كان لتصعيد المواجهة أثر مدمر على الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي بعض المناطق أصبح الاقتصاد الفلسطيني مشلولا بالفعل، وذلك يعزى أساسا لسياسة حظر التجول والإغلاق التي تتبعها إسرائيل. كما أن عدد الذين يعيشون دون خط الفقر آخذ في التزايد. وفي آب/أغسطس، أوفدتُ السيدة كاثرين برتيني إلى المنطقة بوصفها مبعوثي الشخصي للشؤون الإنسانية قصد استعراض الاحتياجات الإنسانية في ضوء التطورات الأخيرة. وعلى نحو ما أشارت إليه السيدة برتيني في تقريرها فإن الأزمة ليست أزمة إنسانية ''تقليدية'' وإنما هي أزمة لا يمكن فصلها عن الصراع والتدابير التي تفرضها إسرائيل ردا على الهجمات الإرهابية وغيرها: حالات الإغلاق وحظر التجول والقيود الشديدة على حركة البضائع والأشخاص. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، استعرضت المجموعة الرباعية التوصيات الواردة في تقرير السيدة برتيني وحثّت الطرفين على الاعتراف بالمسؤوليات الخاصة بكل منهما والتصرف طبقا لذلك. وعلى وجه الخصوص حثّت إسرائيل على اتخاذ تدابير لتحسين حياة الفلسطينيين، منها السماح باستئناف النشاط الاقتصادي العادي وتيسير حركة البضائع والأشخاص والخدمات الأساسية ورفع حظر التجول وإنهاء حالات الإغلاق. كما اتفق أعضاء المجموعة الرباعية على أن من واجب إسرائيل أن تكفل وصول الموظفين الدوليين وموظفي المساعدة الإنسانية بشكل تام وآمن وبدون قيود.

١١ - ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، فإن المجتمع الدولي عند قيامه بذلك ينبغي ألا يقلص جهوده الرامية إلى إنعاش عملية سلام مستدام. وليس من المغالاة التأكيد على أن هذا الصراع لن يحل بالوسائل العسكرية. فتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية المشروعة والأمن الحقيقي لإسرائيل هو هدف لن يتحقق إلا عن طريق حل وسط وتسوية متفاوض بشأنها. وخطة التنفيذ التي تضعها المجموعة الرباعية تتيح سبيلا للمضي قدما (انظر الفقرة ١٥ أدناه).

١٢ - وعلى امتداد السنة الماضية، كانت الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، موضوع مشاورات ومداولات مستفيضة في مجلس الأمن. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تُعقد جلسات إحاطة منتظمة لإطلاع المجلس على آخر التطورات في الشرق الأوسط. واتخذ مجلس الأمن خمسة قرارات جديدة، ولا سيما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي يؤكد رؤية المجلس لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب داخل

حدود آمنة ومعترف بها. وهذه الرؤية لحل يقوم على دولتين حظيت بتأييد عام في المجتمع الدولي.

١٣ - ومن دواعي أسفي بوجه خاص اضمحلال الثقة المتبادلة التي بُذلت جهود مضنية لبنائها بين الطرفين. وتدعو الحاجة إلى اشتراك وتشجيع منتظميْن ومستمريْن من جانب طرف ثالث لمساعدتهما على الخروج من الحلقة المفرغة الراهنة التي لا تخلّف إلا الدمار. ولهذا الغرض، لا تزال هذه المسألة تحظى بقدر كبير من الاهتمام مني شخصيا ومن ممثليّ في المنطقة. وقد كانت لي اتصالات منتظمة وعن كثب مع الطرفين وسائر القادة في المنطقة والمجتمع الدولي في محاولة لإيجاد طريقة للمضي قدما.

١٤ - وفي إطار هذا المسعى، اشتركت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي في تشكيل آلية تنسيق جديدة لجهود السلام الدولية تعرف باسم المجموعة الرباعية. وقد عقدت هذه المجموعة لأول مرة اجتماعا على مستوى رؤساء الوفود بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وخلال اجتماع على مستوى رؤساء الوفود عُقد في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دعت المجموعة إلى اتباع نهج ثلاثي العناصر لمعالجة الشواغل الأمنية والاقتصادية والسياسية بطريقة شاملة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، أعلنت المجموعة الرباعية في واشنطن العاصمة اعتزامها العمل مع الطرفين لعقد مؤتمر سلام دولي يركز على بلوغ هدف الدولتين الذي وضعه مجلس الأمن في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتفقت المجموعة الرباعية، في نيويورك، على السعي إلى تحقيق الأهداف التالية: دولتان ديمقراطيتان تعيشان جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن؛ وقف تام ودائم للعنف والإرهاب؛ وضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ وقف بناء المستوطنات؛ إصلاح المؤسسات الأمنية والمدنية التابعة للسلطة الفلسطينية؛ إجراء انتخابات فلسطينية؛ اختتام مفاوضات التسوية النهائية بشأن المسائل المعلقة في غضون ثلاث سنوات. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، اتفقت المجموعة الرباعية على خطة تنفيذ مؤلفة من ثلاث مراحل وتدوم ثلاث سنوات لتحقيق تسوية شاملة. وسيقاس التقدم بالوفاء بمقاييس أداء محددة تتولى المجموعة الرباعية رصدها وتقييمها. ويجري الآن وضع تفاصيل خطة التنفيذ. ومن دواعي ارتياحي، في هذا السياق، تزايد مشاركة الطرفين والدول العربية المجاورة في حوار مباشر مع المجموعة الرباعية.

١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية، بالإجماع، الخطة التي اقترحها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية - بوصفها مبادرة السلام العربية - وهي تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية

المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وقبول إسرائيل لدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، مقابل إقامة علاقات طبيعية مع البلدان العربية في سياق سلام شامل مع إسرائيل. وقد أضافت هذه المبادرة عنصرا جديدا وهاما إلى البحث عن حل سياسي شامل هو الالتزام السياسي الجماعي للعالم العربي بسلام دائم مع إسرائيل. وستظل مبادرة السلام العربية عنصرا جوهريا في الجهود المبذولة مستقبلا من أجل السلام.

١٦ - ومثلما شددت الجمعية العامة على ذلك في عدة مناسبات، فإن التوصل إلى تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، هو أمر لا بد منه لبلوغ سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وأتمنى حدوث تقدم أيضا على المسارين السوري واللبناني لكي يتحقق السلام والأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وإنني أعتقد أن رؤيتنا المشتركة لسلام شامل بالفعل لن تتحقق إلا إذا احترم جميع المعنيين، أي الطرفان والعناصر الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا مسؤوليات كل منهم وتعاونوا معا لتحقيق ذلك.

١٧ - وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، دعم استئناف عملية سلام هادفة، وستظل تقوم بدور ريادي في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني. وأهيبُ بالمجتمع الدولي أن يتيح الموارد اللازمة لدعم برامج الأمم المتحدة قصد تلافي حالة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والإنسانية الآخذة في التدهور وأن يتيح خاصة التمويل الكافي للأونروا حتى تواصل تقديم الخدمات اللازمة للاجئين الفلسطينيين. والمساعدة المقدمة من المانحين ذات أهمية حاسمة في وقت يتسم بحالة إنسانية حرجة جدا.

١٨ - وأود أن أشيد خاصة بالسيد ترجي رود - لارسن، المنسق الخاص للأمم المتحدة وممثلي الشخصي، وبموظفي مكتب المنسق الخاص، وكذلك بالسيد بيتر هانسن، المفوض العام للأونروا، وبموظفي هذه الوكالة وسائر وكالات الأمم المتحدة الذين قدموا خدمات ممتازة أثناء عملهم في ظروف شاقة للغاية.